



رقم ISSN : 2335-1071

فصل الخطاب



ISSN: 2335-1071

مخبر الخطاب الحجاجي  
أصوله ومرجعياته وأفاقه في الجزائر  
جامعة ابن خلدون - تيارت

*Laboratoire du discours argumentatif  
ses origines, ses références ses perspective en Algérie  
Université Ibn-Khaldoun-Tiaret*

العدد الخامس عشر

# فصل الخطاب

هلف العدد:

النسق العقدي في التأويل البلاغي  
الفلسفة الهيرمينوطيقية...مدخل إلى أسس التأويل  
اللغة الأدبية والفكر وعالم الأشياء  
الخطاب الحجاجي القرآني الموجه لبني إسرائيل  
الحجاج بالتمثيل في الخطاب القرآني

سبتمبر 2016

سبتمبر

2016

Septembre

Revue n°15

# Faslo El-Khitab

(Art d'Argumenter)

Septembre 2016

العدد 15

المجلد الرابع

دورية أكاديمية محكمة تعنى بالدراسات والبحوث  
العلمية والنقدية واللغوية والأدبية والبلاغية  
باللغتين العربية والأجنبية

Faslo El-Khitab

*Revue périodique a vocation scientifique, traitant  
des domaines de la critique littéraire, la linguistique  
et la rhétorique en langues arabe et étranger*

Revue N 15

Volume 04

# فصل الخطاب

---

دورية أكاديمية محكمة يصدرها مخبر الخطاب الحجاجي أسوله ومرجسياته وأفاقه في الجزائر  
تسنى بالدراسات والبحوث العلمية النقدية واللغوية والأدبية والبلاغية باللغتين العربية والفرنسية

---

العدد الخامس عشر

سبتمبر 2016

ردمك ISSN 2335-1071

رقم الإيداع القانوني 1759 - 2012

جامعة ابن خلدون - تيارت  
الجزائر

توجه المراسلات إلى إدارة المخبر أو المجلة  
ص.ب. 78 زمرورة - تيارت 14000 - الجزائر  
أو عبر: [faslkhita@gmail.com](mailto:faslkhita@gmail.com)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## قواعد النشر بالمجلة

1. تهتم المجلة بنشر كل الأبحاث التي تعالج قضايا في حقل الحجاج والنقد الأدبي والبلاغيتين القديمة والجديدة وما يدور في حقل اللغويات وله علاقة بهذه المواضيع . كما يمكن أن تنشر المجلة نقدا متخصصا أو مراجعة أو ترجمة لأحدى المدونات العلمية الصادرة باللغة العربية أو اللسان الأعجمي.
2. لغة النشر عربية، فرنسية، إنجليزية، على أن يصحب البحث بملخصين مجتمعين في صفحة، أحدهما باللغة العربية والآخر إما باللغة الفرنسية أو الإنجليزية.
3. ألا يكون المقال قد سبق نشره أو قدم للنشر في أي إصدار آخر .
4. يقدم المقال المكتوب بالعربية بخط (Traditional Arabic) قياس 14 في المتن و11 في الهامش، أما المكتوب بالأجنبية بخط Times New Roman قياس 12 في المتن و10 في الهامش وكلاهما بمسافة 1 سم بين الأسطر وهوامش 4 سم (من الجهات أربع)، وألا يتجاوز البحث عشرين (20) صفحة بما في ذلك الإحالات، التي يشترط أن تكون إلكترونية، أما الجداول والترسييات والأشكال فتكون صوراً IMAGE .
5. بعد موافقة اللجنة الاستشارية المؤهلة للخبرة العلمية على الأعمال والبحوث، تعرض على محكمين اثنين من ذوي الاختصاص يتم اختيارهما بسرية مطلقة. وتحتفظ المجلة بحقوقها في أن تطلب من صاحب المقال التعديل بما يتناسب ووجهة نظرها في النشر .
6. لا تعبر البحوث المنشورة بالضرورة عن رأي المخبر، والمجلة غير مسؤولة عما ينتج عن أي بحث، والدراسات والبحوث التي ترد المجلة لا تُردّ إلى لأصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
7. ترتيب المقالات في المجلة يخضع للتصنيف الفني وليس لاعتبارات أخرى كمكانة الكاتب أو شهرته أو غير ذلك.

رئيس المجلة

أ.د. مدربيل خلادي

مدير جامعة ابن خلدون - تيارت

المدير المسؤول عن النشر

أ.د. زروقي عبد القادر

مدير مخبر الخطاب الحجاجي

رئيس التحرير : أ.د. بوزيان أحمد

#### هيئة التحرير

د. داود احمد

د. غانم حنجار

د. درويش أحمد

د. بوعرارة محمد

د. كبريت علي

د. قوتال فضيلة

د. كراش بخولة

د. مكينة جواد

أ. تركي محمد

د. عزوز الميلود

#### الهيئة العلمية الاستشارية

أ.د. بوهادي عابد - جامعة تيارت

أ.د. فيدوح عبد القادر - البحرين

أ.د. مرتاض عبد الجليل - جامعة تلمسان

أ.د. خلف الجردات - المملكة الأردنية

أ.د. العشي عبد الله - جامعة باتنة

أ.د. بوحسن أحمد - المغرب

أ.د. حسن نعمي - المملكة العربية السعودية

أ.د. عباس محمد - جامعة تلمسان

أ.د. بشير بويجرة محمد - جامعة وهران

أ.د. آمنة بلعلي - جامعة تيزي وزو

أ.د. توفيق بن عامر - تونس

أ.د. سطمبول الناصر - جامعة وهران

أ.د. حسن البنداري - عين شمس - القاهرة

أ.د. خميسي حميدي - جامعة الجزائر

أ.د. دراوش مصطفى - جامعة تيزي وزو

أ.د. كوارى مبروك - جامعة بشار

## الفهرس

- 05..... كلمة رئيس التحرير.....
- 07..... الفلسفة الهمينيوطيقية...مدخل إلى أسس التأويل(العزوني فتيحة).....
- 17..... النسق العقدي في التأويل البلاغي، متشابه القرآن أنموذجا(عبد الرحمان عبد الدايم).....
- 35..... اللغة الأدبية والفكر وعالم الأشياء(خليل بن دعموش).....
- 51..... الخطاب الحجاجي من منظور تداولي "مقاربة نظرية" (عبد القادر شريف حسني).....
- ..... الخطاب الحجاجي القرآني الموجه لبني إسرائيل
- 69..... دراسة نماذج في البنية والأساليب(بوديلي صلاح الدين).....
- ..... الحجاج بالتمثيل في الخطاب القرآني
- 85..... "سورة هود أنموذجا"(بوسكرة محمد).....
- 101..... القرآن الكريم كلام الله المعجز(محمد رزيق).....
- 111..... الرؤيا والحلم في الأدب الصوفي(عطار خالد).....
- 125..... اللغة في رواية "فرانك شتاين في بغداد" لأحمد سعداوي(آلاء محسن حسن الحسيني).....
- 147..... وظائف العنوان وعلاقاته في شعر سميح القاسم(حسين علي الدخيلي).....
- ..... النص الشعري القديم محددات صحته
- 181..... بين وصف القدماء وتأويل المحدثين(بن عودة عطايفة).....
- 203..... المنهج النقدي عند النقاد المغاربة"ابن رشيق " نموذجا(بن عريبة راضية).....
- 209..... الشروح الشعرية ومستويات قراءتها(بن لحسن عبد الرحمان).....
- ..... جمالية الحدث في الرواية بين التحقق والتوقع
- 227..... "ضمير الغائب" لواسيني الأعرج. أنموذجا(جيلالي نور الدين).....
- 239..... فعالية المؤشرات التربوية وأثرها في تقويم النظام التعليمي(بوهادي عابد).....
- 261..... تداولية المقاربة بالكفايات في ضوء نظريتي الملاءمة والبنائية(طلحي ليلي).....
- 269..... آليات التعريب في ظل ضوابط تمييز اللغة العربية عن الأعجمية(بن عزوز حليلة).....
- 287..... مصطلح الكلمة النحوية بين التعريف والتوظيف (بن يمينة بن يمينة).....

كلمة رئيس التحرير  
بسم الله الرحمن الرحيم

أما قبل:....

استطاعت مجلة (فصل الخطاب) منذ صدور عددها الأول حتى هذه اللحظة أن تمضي في تحقيق مشروع طالما بقي حلما يراود الأستاذ والطالب والباحث، لذلك أخذت المجلة على عاتقها تحقيق هذا الحلم بصبر وأناة وتحذراً للمعوقات المادية والمعنوية على كثرتها وجسارتها وتفاعلها مع محيط لا يدعو إلا للتثبيط والسلبية القاتلة، وسط هذا الجو المشحون بالرداءة والاسفاف انتفضت مجلة فصل الخطاب بطاقتها الفاعل والمتفاعل أن يحوّل السكون والسلبية إلى نافذة يرى منها الجامعي أستاذا كان أم طالبا ثقافات الآخر - مهما يكن أمر هذا الآخر- عن قرب، ويقيم الحوار معها، مع ما يحمله مفهوم الحوار من تفاعل مع هذا الآخر على نحو من الأنحاء، كما تسعى المجلة في خطها المرسوم لها ضمن أسسها ومنطلقاتها الفكرية بأن توفر للمتلقي النخبوي فرصة المعاشة مع المشاهد النقدية الغربية دون الانحياز لمنهج على آخر، فهي لا تحصر نفسها بأي اتجاه فكري محدد اللهم إلا ما يرسم خطها في تخصيص مقالات في الحجاج والبلاغة بشقيها القديمة والجديدة، لذلك فهي تسعى إلى أن تقيم توازناً نسقياً بين المناهج النقدية كلها،

ومن ذلك ففي خط المجلة ليس مطروحا عندنا ثنائية التراث والحداثة على مستوى الوعي أو الكتابة لأنه لا يمكن مقارنته إلا من خلال وجودنا الراهن، ذلك أن التراث هو امتداد وجودنا. وعليه سعت المجلة في علاقتها مع التراث أن تردم الفجوة بينه وبين المثقف، فوجهت جهود السادة الباحثين للاغتناء منه دون الاستسلام له، ولم يتحصّل لها ذلك إلا بتغيير نمط التفكير في معاملتها مع التراث، باعتباره شرط وجودنا دون أن نتماهى معه أو نفصل عنه. ولا يكون ذلك إلا بتخطي القيود والحوارج التي فُرِضت علينا في التعامل معه، ذلك أنه يقبل الحوار ويقبل المناقشة. مادام ثمة إيمان بالتفاعل مع المنجز التراثي والحداثي، في إيقاع متشابك لا يتوقف ولا يهدأ.

فقد تخصص هذا العدد للتأويلات والهبرمونيوطيقا، ولكن لم يغيب منظور الحجاج - على أنّ مجلة فصل الخطاب هي لسان حال مخبر الخطاب الحجاجي - باعتباره فاعلية تأويلية من خلال تتبع استراتيجية المؤول أو المجادل برأيه أو بتأويله. فكان من الطبيعي تحديد تنوع استراتيجيات الخطاب، بحسب تنوع الخطابات والأغراض والاستراتيجيات التي تحددها ضمنيًا وتوجهه في صمت، من خلال الكشف بآليات التأويل عن المقاصد المضمرّة، والتضمينات المسكوت عنها، بما تمتلكه كفاءة المؤول ذاته، وهو لا يتأتى إلا بالتواؤم - الضمني غير المعلن - بين طرفي التواصل من أجل إنتاج فعل التأويل وهو لا ينفك عن

الحجاج في إثبات أحقية التأويل. لذلك ظلت المقاربات المعاصرة تراهن على التأويل من حيث مركزيته في مقاربات الخطابات التراثية أو الحداثية، وهو ما تسعى إليه المقاربات النقدية الجديدة التي تعزف عن السياقات خارج النص باعتبارها حجبا توجه القراءة، بل وتتفرع عنه كقراءات لمستويات النص المتأول .

ففي عددها الخامس عشر ثمة مداخلات وإن تركزت حول إشكالية التأويل إلا أنها تباينت في المقاربات منها: الفلسفة الهيغليانية...مدخل إلى أسس التأويل وهو تععيد نظري الى النسق العقدي في التأويل البلاغي، متشابه القرآن أنموذجا و الخطاب الحجاجي من منظور تداولي "مقاربة نظرية ثم دراسة تطبيقية اجرائية تمثلت في الخطاب الحجاجي القرآني الموجه لبني إسرائيل دراسة نماذج في البنية والأساليب مع مقارنة أخرى لم تبتعد كثيرا عنها الحجاج بالتمثيل في الخطاب القرآني "سورة هود أنموذجا".

إلى مقاربات أخرى في الشعر والسرد، وغيرهما من الأجناس الأدبية التي صارت هاجس الباحث، من خلال البحث والحفر والتنقيب، وهو ما تنغياه المجلة في خطها المرسوم، كونها فضاء للمعرفة والبحث واحترام الآراء على اختلاف توجهاتها وتصوراتها، ما دام ثمة حق للمعرفة واحترام الآخر لهذا الحق.

والله نسأل أن تبقى فصل الخطاب تستوعب البحث الجاد وتنقب عن الكفاءات داخل الوطن وخارجه إيماننا منها بأنه لا وطن للمعرفة ولا حدود لها،  
والله من وراء القصد

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور: أحمد بوزيان

---

# الدراعات باللغة الأجنبية

---

---

*Revue Périodique Publiée Par Le Laboratoire  
D'études Sur Le Discours Argumentatif:  
Ses Origines, Ses Références Et Ses Perspectives En Algérie*

---

# Faslo el-khitab

---

*Traite Des Etudes Et Des Recherches Scientifiques, Critiques,  
Linguistiques, Littéraires Et Rhétoriques En langues,  
Arabe Et étrangères*

---

**ISSN 2335-1071**

**N° De Dépôt Légale: 2012 - 1759**

*Revue n° 15*

**Septembre 2016**

*Université Ibn Khaldoun Tiaret  
Algérie*

توجه المراسلات إلى إدارة المخبر أو المجلة  
ص.ب. 78 زمرورة - تيارت 14000 - الجزائر  
أو عبر: [faslkhitab@gmail.com](mailto:faslkhitab@gmail.com)  
[Zerroukikader@gmail.com](mailto:Zerroukikader@gmail.com)

## **PRÉSIDENT D'HONNEUR**

**Pr. Mederbal Khalladi**

**Recteur**

Université Ibn Khaldoun/ Tiaret

## **DIRECTEUR RESPONSABLE**

**Pr. ZERROUKI Abdelkader**

**Directeur**

Laboratoire Du Discours Argumentatif

## **RÉDACTEUR EN CHEF**

**Dr. BOUACHA Abderrahmane**

## **COMITÉS DE RÉDACTION**

### **LANGUE FRANÇAISE**

Dr. BELARBI Belgacem

Dr. MALKI Benaïd

KAFI Khaled

OUADAH Bouabdellah

Dr. MOSTEFAOUI Ahmed

Dr. AIT Amar Meziane Ouardia

FETHI Brahim

MOKHTARI Fatima Zohra

### **LANGUE ANGLAISE**

Pr. Bahous Abbas

Dr. BENABED Ammar

HEMAIDIA Ghellamalah

Pr. Abdelhay Bakhta

Dr. HEMAIDIA Mohamed

SI MERABET Larbi

## **COMITE CONSULTATIF**

Pr. KASCHEMA Laurent, Université de Strasbourg

Pr. CHAALAL Ahmed, Université de Blida

Pr. Ghellal Abdelkader

Dr. HASSANI F.Z, Université d'Oran

# Sommaire

The Role of Reading in Improving Language Learning <b>Madani Habib</b>	<b>03</b>
Identity (Re) construction through Code Switching Practices via 'SMS Language' in Algeria: the Case of Relizane Speech Community <b>Ali BERRABAH</b>	<b>15</b>

## فهاية المؤشرات التربوية وأثرها في تقويم النظام التعليمي

الأستاذ الدكتور: بوهادي عابد

جامعة ابن خلدون - تيارت - الجزائر

يكاد يتفق الجميع على أن المدخل الأساسي لتحسين نوعية الحياة والوصول إلى رفاهية المجتمع يكمن في تطوير النظم التعليمية لأن مستقبل أي مجتمع مرهون بمستوى تعليمه. من هذا المنطلق، تحرص الدول المتقدمة على الاستثمار في رأس المال البشري الذي يعتبر المورد الاقتصادي الرئيسي الذي لا يمكن الحصول عليه إلا بوجود نظام تعليمي متطور، يسعى دائما لمواكبة المتغيرات والاتجاهات الحديثة في التطوير والتغيير. ومما يدل على أهمية النظم التعليمية أن صناعة قرار السياسة التربوية تعتمد على الأساليب المتقدمة لفحصها والتأكد من وفائها بأهداف التعليم، وبحاجات المجتمع وغاياته ويأتي في مقدمة هذه الأساليب أنظمة المؤشرات التربوية التي توفر للمشرفين المقدرة على معرفة مدى فاعلية ونجاعة التخطيط التربوي، وما يمكن أن يحققه من تطلعات المجتمع وأهدافه ومدى قدرة الجهاز التعليمي على الوفاء بالتزاماته.

الكلمات المفتاحية: المؤشرات التربوية ؛ النظم التعليمية ؛ التخطيط التربوي ؛ التعليم ؛ الفعالية ؛ التقويم .

### Educational Indicators Efficacy and its Impact on the Evaluation of the Educational System

**Abstract :** Almost everyone agrees that the key/main entrance to improving the life quality and reaching the society well-being lie in the development of educational systems because the future of any society depends on the level of education. In this sense, developed countries are keen to invest in human capital, being the main economic resource, which can only be obtained with an advanced educational system, always seeks to keep pace with the changes and trends in modern development and change. What indicates the importance of the educational systems the decision making of educational policy depends on advanced methods to scrutinize and ensure that they meet the educational goals, the needs and objectives of the community and at the forefront of these styles the educational systems indicators, which provide the supervisors with the ability to know the extent of efficacy and effectiveness of the educational planning, and

تاريخ تسليم البحث: 14 ماي 2016.

تاريخ قبول البحث: 03 جويلية 2016.

## فعالية المؤشرات التربوية وأثرها في تقويم النظام التعليمي..... مجلة فصل الخطاب

what can be achieved by the aspirations of the community and its objectives and the ability of the educational system to fulfill its commitments.

**Keywords:** Educational indicators, Evaluation, Efficacy, effectiveness

تعتبر المؤشرات التربوية من أهم الوسائل العلمية المستخدمة في مجال تخطيط التعليم وإصلاحه. وذلك من أجل تقدير الاحتياجات التعليمية ورسم السياسات التربوية، واتخاذ الإجراءات المتعلقة بإصلاح الاختلالات. وهو ما يجعل المؤشرات ذات العلاقة بالمنظومة التعليمية تحتل مكانة مهمة في مجال توفير قاعدة متكاملة وواسعة من المعلومات تمكن من تقديم تقارير موضوعية واضحة عن التعليم مما يسمح بعقد مقارنات محلية وإقليمية ودولية للحياة المدرسية والتعليمية، وتوضيح موقف القبول والمساواة في مراحل التعليم المختلفة، واكتشاف الأسباب المعقولة للشروط والتغيرات السائدة في النظام التعليمي. وفي الوقت ذاته، يفتح المجال واسعا أمام التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية للمدارس والموارد البشرية والمعدات في مختلف المناطق. الأمر الذي يسمح بتطوير التصور لجوانب القوة والضعف في النظام التعليمي، وتحديد متطلبات زيادة المواءمة بين نواتج النظام التعليمي، واحتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكما يمكن من التنبؤ أيضا بمختلف متطلبات النظام التعليمي مستقبلا، واقتراح الاستراتيجيات لصانعي القرار وواضعي الخطط والبرامج التعليمية.

من هذا المنظور، فإنه من الضروري تحليل المعلومات التي يقدمها الواقع التربوي من أجل الحصول على ما يسمح بإيجاد الحلول المناسبة لمشاكل التعليم. لكن، كيف يمكن التغلب على مشكلة تحليل كميات ضخمة من المعلومات. فتلك وضعية تدفع بالمهتمين بتنظيم التعليم إلى اللجوء إلى استخدام مؤشرات محددة توضح مدى تطور النظام التعليمي، وقياس مدى تحقيقه لأهدافه.

تشير اليونيسكو في هذا الصدد إلى أن القرار السليم في الشأن التربوي يصنع وفق آلية واضحة تركز على نظام معلومات متكامل ينتج عنه نظام مؤشرات يساعد على تشخيص واقع النظام التربوي، واستشراف مستقبله وتصحيح مساره. وهذا ما يؤكد جونستن<sup>(1)</sup> عند تركيزه على إبراز قيمة المؤشرات التربوية ودورها الكبير في تخطيط نظم التعليم وتقويمها.

ونظرا لأهمية قياس أداء النظام التعليمي وتشخيص واقعه، يرى جونستن أن من المفيد والأجدر بالمخططين وواضعي السياسة التربوية في أي مجتمع أن يلجؤوا إلى استخدام المؤشرات، لأنها تساعد على الصياغة الدقيقة للمواقف المستقلة. وبدون هذه الدقة تبقى أية عملية تخطيط منخفضة الفعالية. فلا بد إذن،

من استخدام نظام المؤشرات التربوية أسلوباً لقياس أداء النظام التربوي، ومدى تحقيقه للأهداف.

هذه الأهمية تستدعي بالضرورة إنشاء جهاز دائم، يشرف على عملية التقييم لتحديد أهداف التعليم ومهامه الرئيسية في الاعتناء وتطوير النشاطات العلمية، وتقديم الاستشارة للحكومة في مجالي البحث والتخطيط العلمي. وقد تستدعي عند الحاجة إجراء اتصالات مع هيئات أخرى مقابلة من خارج البلاد بإمكانها تمثيل الاختصاصات العلمية الوطنية في المؤسسات، والأحداث العلمية الدولية، ونشر ما يحث على تطوير العلوم.

إن فكرة إنشاء هذا الجهاز، من شأنها أن تساعد على البحث الميداني التطبيقي في مؤسسات التعليم بغرض المتابعة والتقييم ومد المشرفين ومن بأيديهم القرار بالمعرفة العلمية المستجدة التي تساعد على تحسين الانجازات التعليمية في البلاد. فالمواضيع التي يعمل عليها الجهاز، تنبع من قضايا متخذي القرار وكبار موظفي وزارة التربية والتعليم، وآخرين من مستشارين، وغيرهم من أصحاب الشأن. فهو جهاز يعمل أساساً، بالاعتماد على لجان متنوعة المجالات.

#### مفهوم المؤشر والغرض من استخدامه

يمكن تعريف المؤشر بأنه مجموعة الدلائل والتعليقات والملاحظات الكمية والكيفية التي تصف الوضع أو الظاهرة المراد فحصها للوصول إلى حكم معين، وفقاً لمعايير متفق عليها. يركز المؤشر على جوانب معينة من مسألة ما، ويختصر بشكل مكثف خلفية معقدة، ويحولها إلى صورة أكثر وضوحاً. فالمؤشر أداة حيوية الأهمية، لرصد المعلومات ونشرها. ويستخدم لغرضين أساسيين:

- الأول: تحديد حجم المشكلة وقياسها قياساً دقيقاً للوقوف على وضعها الراهن.

- الثاني: استخدام المؤشر من قبل المخطط في متابعة الخطة الموضوعية وتقييم الأداء مرحلياً والوقوف على التقدم نحو تحقيق الأهداف سواء كانت قصيرة أو طويلة أو متوسطة المدى.

بين المؤشر والإجراء: يعد التمييز بين مفهوم كل من المؤشر والإجراء أمراً بالغ الأهمية لدى المخطط حيث يعبر المؤشر عن مقياس كمي أو نوعي يستخدم لقياس ظاهرة معينة أو أداء محدد خلال فترة زمنية معينة. أما الإجراء، فهو عرض لواقع ظاهرة معينة في وقت محدد وبشكل رقمي. ومن هنا، يختلف المؤشر عن الإجراء في كون الأول لا يكتفي بعرض الواقع فقط، بل يمتد إلى تفسيره وتحليله وله أهمية محورية في تحقيق المتابعة وتقييمها، وتقييم الأداء للخطة التعليمية المرسومة، في حين يتناول الثاني عرض الواقع فقط.

## فعالية المؤشرات التربوية وأثرها في تطوير النظام التعليمي

من هذا المنطلق، يمكن القول أن الإجراء يعد الأساس الذي يقوم عليه إعداد المؤشر، ويؤدي إلى قياس دقيق وواقعي لحجم المشكلة حتى نقف على أبعادها وتحديد أسبابها بما يساعد على وضع الخطط وتحديد الأساسيات والآليات اللازمة لحلها. وبناء على ما سبق، يمكن توضيح أهم الفروق بين المؤشر والإجراء في ما يأتي:

- يعد المؤشر أغنى في المضمون وأقوى في الدلالة من الإجراء، فهو يعبر عن ظواهر أهم وأشمل ارتباطاً بالموضوع.

- يرتبط المؤشر بهدف يسعى إلى تحقيقه، بينما لا يرتبط الإجراء بهدف إلا من خلال دمجها بمؤشر.

- يفترض أن تشكل المؤشرات جزءاً من كيان أكبر لإطار متكامل من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار. أما الإجراءات فليس من

الضروري إنمائها لكيان أكبر. ومما لا شك فيه، أن هناك عدة تحديات يجب مواجهتها عند تحديد المؤشرات، لعل من أهمها وجود قاعدة بيانات شاملة ودقيقة يتم تحديثها بانتظام واستمرار.

كما يظهر لنا تحد آخر خاص بقياس الاتجاهات عبر فترات زمنية سابقة. وذلك، بهدف استخدامها في التنبؤ والتخطيط للمستقبل. ويحتاج هذا الأمر إلى قواعد تتضمن كافة البيانات لسنوات ماضية تسمح بعقد المقارنات وتحديد الاتجاهات بصورة دقيقة.

بين المؤشر والمعياري: يخلط كثير من الدارسين بين المؤشر والمعياري لارتباط كل منهما بعملية التقييم. وإذا مر بنا تعريف المؤشر فإن المعيار هو مؤشر كمي (نموذج الأداء) يمنحنا فهم نسب ارتباط المحاور أو الوحدات أو بيئة عمل أو منتج ما ببعضها... والغاية من ذلك، هو تشكيل مكون مادي ضمن شروط ومتطلبات موضوعة ومحددة مسبقاً.

فعندما نصف النظام في دولة ما، أو مؤسسة تشريعية، أو تنفيذية، أو قضائية بالنجاح، ونقر باستمراره وتحمله للعواصف والظروف الطارئة؛ ندرك أن هذا النظام مصمم بشكل تقني علمي، يراقب حركته بشكل دائم من خلال المؤشرات، كل في مجاله. والمعايير التي تنضوي تحت المؤشرات والمقاييس؛ التي تمنح الشكل النهائي لعناصر تقييم النجاح... وحينما نُخضع مفهوم الأداء لمعايير الكفاءة والفاعلية في التطبيق العملي (الأداء) نأخذ العينات ونُخضعها للمعايير، نراقب اختلافاتها أو توافقاتها، مما يمنحنا فرص تعزيز لغة الاستمرار، أو ضرورة مغايرة الواقع من جديد. وهذا ما يتبين لنا بعد أن نضعها على جدول المؤشرات. فالمؤشر يختلف تعريفه بحسب المحور المستخدم به. إن التحولات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية التي رافقت ظهور العالم المادي الجديد بثورته الصناعية الهائلة؛ أوجدت معها

أدوات دقيقة ترافق نموها اللحظي، بل أكثر من ذلك، دخل حيز رسم سياسات المستقبل اجتماعية واقتصادية. وعليه، نستطيع أن نتحدث عنه بأنه: تقنية تعطي للمتحمكين بإدارة محاور المجتمعات نظرة شاملة على عملية التطور، أو التوقف للمحاكمة، وإعادة تقييم الأداء، ولذلك نرى قوة ارتباط المؤشر بالمعيار، وعلاقته بالإدارات الاحترافية القائمة من تنفيذ الشروط الدقيقة لفن الإدارة، كما أن علاقته وثيقة باليات الإنتاج، وأكثر ما يتحرك على جداول المال، أي أسواق البورصة والأسهم، وهي قادمة في طبيعتها من عمليات اقتصادية ناجحة، أو متوسطة النجاح، أو سائرة إلى الإفلاس.

**خصائص المؤشر:** لكي تكون المؤشرات الكمية فعالة، ينبغي أن تتوفر على خصائص

معينة، منها:

- أن تتوفر المؤشرات على مقاييس مباشرة واضحة، لا لبس فيها.
- أن تكون ذات مصداقية موثوق بها.
- أن يكون إطارها الزمني للتغير قابلاً للرصد والقياس.
- أن تكون المؤشرات ذات صلة مباشرة بالتدخلات.
- أن تكون ذات صلة بعملية وضع السياسة التربوية العامة.
- أن تكون المؤشرات المختارة والمستخدمة متسقة مع البيانات المتاحة مع القدرة على جمعها.

بالإضافة إلى هذه المعايير، فإنه يجب أن يكون لدى المؤشرات خصائص تقنية معينة:  
\* يجب أن تقيس هذه المؤشرات مجالات التمدد الموجودة عبر أنواع مدارس ومناطق متنوعة.

\* ينبغي أن تكون هذه المؤشرات قادرة على قياس الملامح الدائمة للنظام التعليمي، وتؤسس لبناء اتجاهات عبر الزمن. تكون إحصائيات المؤشر صحيحة وموثوقاً بها، تستطيع قياس ما وضعت من أجله، مع ضرورة الاتساق عبر الزمن.  
\* أخيراً، يجب أن تقابل هذه المؤشرات معايير تكون عملية من ناحية الوقت والكلفة والخبرة المطلوبة لجمع البيانات، ومفهومة بسهولة من قبل جمهور واسع من المرين، وصناع السياسة، والجمهور.

\* سواء أكانت المؤشرات إحصاءات مفردة، أو بسيطة نسبياً، أو أكثر تعقيداً، فإنه نادراً ما يقدم مؤشر منفرداً معلومات كافية حول الظواهر المعقدة مثل التعليم. أي أنه يجب بناء نظام للمؤشرات لتوليد معلومات شاملة وأكثر اكتمالاً.

## فعالية المؤشرات التربوية وأثرها في تطوير النظام التعليمي

ولتقديم الصورة الكلية، فإنه ينبغي أن تكون المؤشرات المختارة منطقية أو مرتبطة بشكل عملي. حيث يجب أن يمضي الترابط من الشكل أو الإطار الذي يصف عمل نظام التعليم إلى إطار يسمح بتقييم ارتباط المؤشر، ويزودنا بأساس يسمح بترجمته إلى أفعال.

أما شروط توفّر المؤشر الجيد فتتطلب وجود الخصائص التالية:

- حجم العيّنة القادمة من المعيار (المسحوبة من أي محور من محاور الدولة: مجتمع اقتصاد. سياسة. إدارات إنتاج) وكلّما كان حجم العيّنة كبيراً نجح المؤشر بإخراج نتائج أدق.
- ينبغي أن يعبر المؤشر عن الشريحة الكبرى من المجتمع، وأن لا تقتصر العيّنات المسحوبة منه على شرائح محددة فقط (النخبة مثلاً أو الشركات الكبرى...).
- لنجاح المؤشر ينبغي أن تكون وحدات القياس والمعايير مناسبة، وبشكل أدق في سهولة تحليلها، والتوصل منها إلى إجابات ملائمة على الأسئلة المثارة.

### \* وظيفة المؤشرات التربوية.

تهدف المؤشرات التربوية إلى وضع صورة كلية للنظام التعليمي من خلال الوصف الصادق لهذا النظام ومختلف عناصره. وبالتالي، فهي تعمل على توفير البيئة المناسبة والإطار الموضوعي لاتخاذ القرار السليم. ويتم ذلك من خلال إبراز جوانب القوة وأوجه الضعف بالنظام التعليمي، حتى يكون وضع الحلول المناسبة لمعالجة التقصير ونواحي الخلل مناسبة وميسرا. توفر المؤشرات التربوية المجال لعقد مقارنة للأوضاع التعليمية بالمناطق المختلفة في الدولة. ومن ثم، تفتح الباب أمام بذل مزيد من الجهد لرفع مستوى جودة العملية التعليمية في المناطق ذات الخدمات التعليمية الضعيفة. إن المؤشرات التربوية تتيح فرصة معرفة الأوضاع التعليمية في الدولة ومقارنتها بغيرها من الدول. وبخاصة المتقدمة منها. كما توضح مدى التطور والتحسّن القائم، وما نطمح إلى تحقيقه.

غير أن ما ينبغي ملاحظته في هذا المجال، أن الإحصائيات ليست كلها مؤشرات. كما أن التوفر على معلومات حول صحة النظام التعليمي، يقتضي أن يكون لدى أي إجراء نقطة مرجعية يمكن الحكم عليه من خلالها. فعادة ما تكون النقطة المرجعية متفقا عليها اجتماعيا كمعيار، أو من خلال قراءة سابقة أو مقارنة عبر المدارس، أو المناطق، أو الدول. وقد تتغير النقطة المرجعية بالاعتماد على من يستخدمها ومتى تستخدم.

بالإضافة إلى النقاط المرجعية، فإن المؤشرات تفترض فهما مشتركا إلى حد ما لمفاهيم مثل مفهوم مهارة القراءة أو الكتابة، أو نسبة التسرب، وما إذا كانت هذه الفرضيات مبررة. على أن يتم تحديد هذه المفاهيم بشكل واضح.<sup>(2)</sup>

وغالبا ما تقارن المؤشرات بالمعيار أو المقياس، وأحيانا بالنتيجة السابقة. وتعكس المؤشرات الطريق الذي يمكن إنجاز الهدف من خلاله، بالإضافة إلى الدرجة التقريبية التي تم بها إنجاز الهدف في أي مرحلة. ويرى بعض المحللين أن المؤشرات<sup>(3)</sup> هي الإحصاءات التي تسمح بالحكم القيمي على السمات الرئيسية لعمل النظم التعليمية.

وهناك من يرى أن المؤشر التربوي هو عبارة عن مقياس لحالة، أو تغير في النظام التعليمي المعتمد بالنسبة إلى أهدافه المرجوة. وتعتبر المؤشرات قيما محايدة حتى يتم ترجمتها في ضوء سياقها.<sup>(4)</sup>

يقوم نظام المؤشرات بوظيفة ضابطة، من حيث سهولة تحديد المشكلات وقياس حجمها. ذلك أن التحليل التكميلي يسمح بالتشخيص المفصل والبحث عن الحلول.<sup>(5)</sup>

بناء على ما تقدم، فإن المؤشرات تلعب دورا هاما في مراقبة وتقويم أداء النظام التعليمي. وذلك، من خلال توظيفها في المجالات التالية: تقديم تقارير موضوعية واضحة للمدخلات التعليمية، عقد مقارنات محلية وإقليمية ودولية للحياة المدرسية والتعليمية، توضيح موقف القبول والمساواة في مراحل التعليم المختلفة، تقديم الأسباب المعقولة للشروط والتغيرات السائدة في النظام التعليمي، التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية للمدارس في مختلف المناطق، تقديم تصور لجوانب القوة والضعف في النظام التعليمي، التنبؤ المسبق بمختلف متطلبات النظام التعليمي، اقتراح الاستراتيجيات لصانعي القرار ومخططي البرامج.

ملامح المؤشرات التربوية: ومن المفيد الإشارة إلى أن للمؤشرات التربوية عدة ملامح، نذكر من بينها ما يأتي:

\* لا يعطي المؤشر بالضرورة تعليقا أو ملاحظة دقيقة عن الوضع أو طبيعة المنظومة التعليمية الجاري فحصها، ولكنه ينقل إحساسا عاما بدرجة معينة من الدقة.

\* تختلف المؤشرات عن المتغيرات بالرغم من أن بعض التقارير الإجرائية تخلط بين كلمتي: (مؤشر) و(متغير)<sup>(6)</sup>

\* تدل قيمة المؤشر على كمية، فهو ليس بيانا لوصف حالة النظام، ولكنه رقم حقيقي يمكن تفسيره.

\* للمؤشر قيم زمنية، فقيمة المؤشر تنطبق على نقطة واحدة أو فترة زمنية واحدة، وقد تكون لبعض المؤشرات سلسلة من القيم محسوبة لتغطية عشر سنوات أو أكثر، حتى تسمح بمراقبة تطور المنظومة التعليمية.

## فعالية المؤشرات التربوية وأثرها في تقويم النظام التعليمي

تحاول بعض المنظمات المعنية بتقويم النظم التعليمية تحديد العناصر الرئيسية لمؤشر تعليمي مثالي على أساس أنه يزودنا على الأقل بأحد الأنواع التالية من المعلومات:

- معلومات تصف أداء النظام التعليمي في الوصول إلى الروابط والنتائج المطلوبة.<sup>(7)</sup>
- معلومات حول ملامح النظام التعليمي تكون مرتبطة بالشروط والنتائج المطلوبة.<sup>(8)</sup>
- معلومات تصف الملامح الأساسية للنظام التعليمي.<sup>(9)</sup>
- معلومات ترتبط بالسياسة التربوية للبلاد، وتتضمن الأمثلة نوع السياسات المنتهجة مثل متطلبات تأهيل المعلم.

تصنيف المؤشرات التربوية: تصنف المؤشرات التربوية عادة تبعا لعدة مقاييس منها:

(أ)- مقياس المتغيرات: هناك متغيرات تساهم في تكوين المؤشر، وتصنف إلى ثلاثة

أنواع، هي:

1- المؤشرات الممثلة: وهي أكثر الأنواع انتشارا واستخداما لأغراض البحث والإدارة والتخطيط، ويتضمن اختيار متغير واحد لتصوير بعض سمات النظام التعليمي. حيث يرى بعض الباحثين أن أكثر المتغيرات المختارة، هي نسبة التسجيل في المستوى الأول، (أو الأول والثاني مندمجين) والنسبة المئوية الإجمالية.<sup>(10)</sup>

2- المؤشرات المجزأة: فبدلا من استخدام متغير واحد لتمثيل فكرة معينة، يتطلب هذا النوع تحديد المتغيرات لكل عنصر أو مكون من مكونات النظام التعليمي، وفي الحالة المثلى يجب أن يكون كل متغير مستقلا عن باقي المتغيرات الأخرى، بحيث لا تتكرر المعلومات من خلال مجموعة المؤشرات.

وينتج عن استكمال هذا العمل قائمة طويلة جدا ومعقدة ومحيرة من المتغيرات، يستعصى استخدامها بكفاءة وفاعلية.

3- المؤشرات المركبة: وهي التي تجمع عددا من المتغيرات. إن المؤشر المركب النهائي يترجم كمعدل لكل المتغيرات الداخلة في التجميع. ويعتبر تحديد واختيار المؤشر المركب نواحي النظم التعليمية بمثابة إقرار بتعقيد هذه النظم.

(ب)- مقياس الأسس: تستخدم الأسس لتفسير القيمة المقدرة لمؤشر نظام تعليمي

معين، وتوجد في هذا الشأن ثلاث قواعد هي:

(1) قاعدة الإسناد المعياري: مستندة تقترن بمعيار زمني (نظم تعليمية معينة أخرى في

نفس الفترة الزمنية)

(2) قاعدة الإسناد الذاتي: مستندة تقترن بالذات (نفس النظام ولكن في فترات زمنية

مختلفة)

(3) قاعدة الإسناد إلى نظام (نظام مثالي أو نظام مخطط مستهدف)  
(ج) - طبيعة القياس، فالقياس مطلق أو نسبي، وهو تمييز مفيد لتحديد أنواع المؤشرات للنظام التعليمي: (11)

(د) - قياس الأرصدة والتكلفة المادية: وهو قياس يميز بين أنواع المؤشرات ( مؤشرات الأرصدة التعليمية والتكلفة المادية): (12)

(هـ) - قياس المستوى الإجمالي والتوزيع: إن أغلبية الأدلة لا تقيس إلا المستوى الإجمالي، وغالبا ما يمثل هذا النوع من المستوى المتوسط. وتسمى هذه المؤشرات بالمؤشرات « غير التوزيعية ». وبما أن القيم المتوسطة لا تعكس هذا التباين، فثمة حاجة للاحتكام إلى المؤشرات التوزيعية لإنها تقيس الخاصية خلال النظام بأكمله.

فرضيات تشكيل الأساس لإقامة جهاز المؤشرات التربوية: من بين الفرضيات التي بإمكانها أن تشكل أساسا لإقامة جهاز المؤشرات التربوية ما يأتي:

(1) - المعرفة المتطورة في مجالات البحث المختلفة، بدءا بالدراسات التطبيقية التي من شأنها أن تساهم في البحث والعمل في التعليم، لأن هنالك قدرات باحثة في البلاد في مجال التعليم وفي مجالات أخرى، يمكن توجيهها لتحسين الإنجازات التعليمية.

(2) - التعريف بانشغالات واهتمامات متخذي القرار في المجال التربوي، ونشر مواضيع البحث الصادرة عن جدول أعمالهم من شأنها تشجيع باحثي التعليم في توسيع نشاطهم لخلق معرفة مفيدة للعمل التربوي. والتعاون مع باحثين من مجالات معرفية أخرى. بذل مجهود بغرض إيجاد حلول لهذه الانشغالات يمكن أن يؤدي إلى تطوير نظريات وأدوات بحث جديدة، لتطوير جهاز التعليم والتربية والبحث العلمي.

(3) - تحصيل الفائدة: يريد متخذي القرار في مجال التعليم، من معلمين وإداريين، أن يجنوا فائدة من معلومات ملخصة ومراقبة تكون تحت تصرفهم حتى يساهموا بتجربتهم المهنية في تطوير هذه المعلومات.

**مجالات التقويم:** إن اختيار المواضيع التي يبحث فيها جهاز المؤشرات التربوية لها علاقة بقيمتها الإضافية، إذ ليس الهدف منها تزويد المركب العملي بكل قرار في التعليم. ولكن أن تكون القيمة الإضافية للمؤشرات التربوية نابعة من كون المواضيع التي تعمل عليها تنبع من اهتمامات أصحاب القرار، من المجالات المتعددة للجانب، من قدرتها على جمع معلومات قائمة والوصول إلى اتفاق موحد للانعكاسات الممكنة، من عمليات التحكم التي تجربها على النواتج، ومن التزاماتها بنشر وعرض التقارير والملخصات على الملأ. النقاش المشترك لهذه العملية يكون له نواتج محسوسة ذات قيمة أيضا، مثل التقارير عن أيام دراسية وتقارير من لجان مختصة.

## فعالية المؤشرات التربوية وأثرها في تطوير النظام التعليمي

إن إقامة جهاز للبحث التطبيقي في التعليم يعتمد على أمثلة من دول متقدمة تملك نظاما تعليميا متطورا، حيث ينبغي تجنيد كل الوسائل العلمية<sup>(13)</sup> التي تمتلكها البلاد من أجل تطوير جهاز التعليم، مع دمج التعليم الناجم عن دراسة وتجربة سابقتين. علما بأن في هذه الدول، ظروفًا معينة مناسبة لإقامة علاقة بين تحسين إنجازات الطلاب التربوية وبين استخدام منهجي للمعلمين، للمديرين وللعيني السياسة للمعلومات والإثباتات التي تزود البحث العلمي.

إن المبادرة بتأسيس جهاز المؤشرات التربوية هي التي توحد نشاطات الاستشارة التي تعطى مراكز البحث في مجال التربية للحكومة وللسلطات المختلفة.<sup>(14)</sup>

إن جودة وأمانة هذا النظام يحددان بشكل كبير قدرة مصممي السياسة التربوية على الاعتماد على أسس دراسية صلبة وقابلة للمقارنة. لكن جهاز المؤشرات الجدير بالاستخدام في المنظومة التعليمية، يجب أن يتجدد من أونة إلى أخرى بحيث يأخذ بالحسبان التطورات والنتائج الحديثة، ويمكن من متابعة سنوية للتطورات والتغييرات.

تنصيب لجنة للمتابعة: تتكون هذه اللجنة من مختصين من جهة المبادرة للبحث التطبيقي في مختلف مراحل التعليم حتى تتمكن هذه اللجنة من فحص جهاز المؤشرات التربوية وفعاليتها حتى تؤدي إلى نتائج ملموسة، كما أن توصيات هذه اللجنة تقدم لمراجعة العاملين في تصميم سياسة التعليم ولمراجعة الجمهور المعني. ويتم تصميم وبناء التقرير بصيغة فحص مواضيع علمية متشابكة داخل القضايا التي يعالجها متخذو القرار من أجل تعيين السياسة التربوية الملائمة، كما هو متبع في عدد كبير من أكاديميات الدول المتطورة.

تفعيل جهاز المؤشرات للتعليم: يشكل دافع الطموح لتحسين جهاز التعليم مسوغا رئيسيا لإقامة لجنة خاصة تكلف بفحص المؤشرات في جهاز التعليم في بعض الدول<sup>(15)</sup> التي تولي أهمية كبرى لجهاز المؤشرات التربوية. تقوم هذه اللجنة بالمهام الآتية:

\* تنفيذ مؤشرات التعليم بطريقتين أساسيتين:

الطريقة الأولى: استخدام المؤشرات في إطار تقييم جودة نظام التعليم بأكمله. مثل اعتماد نسبة المستحقين في الامتحانات العادية أو إدراج الدولة في الامتحانات الدولية. استخدام هذه المؤشرات كأداة للمقارنة بين نظام التعليم في البلاد الأصلي وأنظمة التعليم في دول أخرى، بغرض متابعة عمل الجهاز على مدار زمني.

الطريقة الثانية: استخدام تنفيذي للمؤشرات في نظام التعليم، بهدف إعطاء رد مباشر للطلب الموجه لهياكل تنفيذية في نظام التعليم وتقديم تقرير عن إنجازاتها وعملها.

تتمحور مهمة لجنة المؤشرات حول دراسة الطرق المقبولة في العالم لرفع مستوى أنظمة التعليم والتغييرات الحاصلة فيها. وفحص وضع الدولة في هذا المجال مع تقديم التوصية المناسبة لخطوط التوجيه من أجل تفعيل جهاز المؤشرات في الوطن من بين الأمور المختلفة.

\* يطلب من أعضاء اللجنة الرد على السؤال التالي: ما هي المؤشرات المطلوبة لمعرفة التوجيه، إذا كان نظام التعليم يحقق الأهداف على مدار الزمن، وأي المؤشرات تساعد متخذي القرار في عملهم.

\* يهدف عمل اللجنة إلى تطوير فعالية جهاز المؤشرات للتعليم، لصالح الجمهور، ولصالح كل العاملين في نظام التعليم.

\* أعضاء اللجنة المختصون هم باحثون كبار من مجالات علمية مختلفة، تبدأ اللجنة عملها في وسط السنة الدراسية الجارية للالتقاء بأصحاب الشأن والمختصين، وعقد جلسات علمية معهم لإعداد المعلومات ولتحضير تقرير ملخص.

\* يمكن لأعضاء اللجنة مناقشة أسئلة حاسمة يواجهونها لمدة أكثر من عامين، ويلخصون المعلومات ويستخلصون الاستنتاجات.

\* وعلى أثر ذلك ينسج أعضاء اللجنة اتجاهات جديدة للبحث والعمل، على أن تعقد

اللجنة يوماً دراسياً بمواضيع عملها في بداية السنة الدراسية الموالية...

أهمية المؤشرات في التعليم: المؤشرات هي العلامات الدالة التي تمكنا من معرفة مستوى التعليم الذي يتلقاه الطلاب في مدارسنا، هل ارتفع أم هبط في السنوات الأخيرة؟ وهل هناك طريقة موثوق بها لفحص المضامين التي تدرس في القسم؟ وإذا ما كانت ملتزمة بأهداف التعليم المرسومة أم لا؟ وهل هناك وسيلة يمكن استخدامها لتحديد المتفوقين من المعلمين والطلاب بهدف تشجيعهم والتعلم منهم؟ أم في المقابل، هناك مدارس تعاني من فجوات في البنى التحتية، بهدف الاعتناء بها؟ وهل هناك طريقة يمكنها ضبط هذه المعطيات ونقلها في الوقت المناسب وبشكل سريع وواضح إلى متخذي القرار كي يتم استخدامها بشكل منطقي؟ وكيف يمكن القيام باستعمال تنفيذي للمعطيات الكثيرة التي تجمع في التعليم لتحسين عمل النظام التربوي على كافة المستويات، وأي المعطيات يتعين جمعها لهذه الغاية؟ عن هذا النوع من الأسئلة وغيرها، يحاول جهاز المؤشرات التربوية الإجابة عنها. ومنها يستمد أهميته.

الإطار العام لتطوير مؤشرات المنظومة التعليمية: إذا نظرنا إلى التعليم كنظام، فإنه يلاحظ أن لديه مدخلات على الملتحقين الجدد يتعين تحويلها من خلال بعض العمليات الداخلية، لكي ينتج بعض النواتج التي هي مخرجات النظام التعليمي على كل الخريجين. فالمخرجات من دورة التعليم تعرف على أنها أولئك الطلاب الذين يكملون الدورة بنجاح،

## فعالية المؤشرات التربوية وأثرها في تقويم النظام التعليمي

وتقاس المدخلات المستهلكة في عمليات التعليم بدلالة سنوات الطالب. ومن هنا، يمكن تصنيف المؤشرات التربوية إلى مؤشرات الحجم أو الكمية، ومؤشرات العدالة أو المساواة، ومؤشرات الجودة أو الفاعلية.

تحتوي «مدخلات التعليم» إما على مؤشرات كمية متصلة بالموارد والمهارات المتوفرة لدى المنظومة التعليمية، وإما على مؤشرات تصف ما يتوقعه المجتمع من النظم التعليمية. إن مؤشرات «العملية التعليمية» هي مؤشرات تقوم بوصف هيكل النظام الذي يتعامل مع المدخلات التي ستتحول إلى مخرجات، كما يمكنها وصف توزيع المدخلات في النظام التعليمي.

أما مؤشرات «المخرجات» في النظام التعليمي، فهي إما مؤشرات ترتبط بمقدار كمية معينة تتخلى عن النظام التعليمي مع مقدار خاصية مماثلة يتاح خروجها، وإما مؤشرات تصف إدراك المجتمع لنتائج عمل المنظومة التعليمية.

في هذا الإطار المحدد، تعتبر المؤشرات التربوية للمدخلات خارجية، وكذلك الشأن بالنسبة لمؤشرات العملية وتلك المرتبطة بالهيكل. ويحدد كل من هذين المؤشرين بقرارات تتخذ خارج الإطار.

ويختلف هذا الإدراك تماما عن ذلك الذي تعطيه مؤشرات المخرجات، التي تعتبر بطبيعتها إدارة كلية من الداخل. فلا يمكن أن تؤثر فيها السياسة التربوية مباشرة إلا بدرجة ضئيلة جدا. وحتى هذا المقدار - على ضآلته - لا يتحقق إلا في الظروف غير العادية. فالقيم التي تؤخذ بواسطة مؤشرات المخرجات تحدد إذن بقيم مؤشرات المدخلات ومؤشرات العملية. وبمعنى آخر، هل كل من يدخل التكوين يتخرج بنجاح؟

في حدود ما يتعلق بمؤشر المدخلات، فإنه يوجد اعتباران منفصلان لتحديد واختيار نوع المؤشر، أحدهما يرتبط بالموارد، بينما يرتبط الآخر بالأفضليات:

\* **موارد التعليم:** المقصود بموارد التعليم هو نسبة الموارد المادية الهامة، مثل القوة العاملة والتمويل المخصص لإمداد النظام التعليمي في الدولة. والأمثلة النموذجية للمتغيرات هنا تشمل التسجيل في مراحل التعليم المختلفة، والنسبة المئوية من إجمالي الميزانية المخصصة للتعليم.

\* **أفضليات التعليم:** يعكس هذا النوع من المؤشرات مدى استعداد المجتمع لتخصيص موارد التعليم، وكذلك إدراك المجتمع لإمداد نظام تعليمي، والآمال المبنية على ذلك. وتكشف المؤشرات مدى تفضيل التعليم على بعض الخدمات الأخرى، مثل الصحة والتأمين والدفاع وغيرها...

يرى كثير من الخبراء والعارفين أن القطاع السياسي والقطاع الخاص يعتبران من أفضليات التعليم بصفة أساسية. فهما يمثلان على التوالي الذين يوفرون التعليم والمستفيدين منه بصورة مباشرة. وعلى وجه العموم، هناك اتفاق وثيق بين الأفضليات التي يعبر عنها كل من المجموعتين، بالرغم من أن هذا الطرح لا يعني التطابق دائما. ففي أغلب الدول الديمقراطية يتم تكوين الأفضليات التي يعبر عنها القطاعان بطريقة مستقلة نسبيا.

أما فيما يتعلق بالعملية ذاتها، فإن المؤشرات تكشف عن توزيع الكميات خلال نظام تعليمي معين، كما تكشف عن هيكل النظام. ويوجد اعتباران متميزان داخل القسم الفرعي للمخرجات:

- أولهما: هو الموارد والمهارات المكتسبة من النظام التعليمي. تحدد المؤشرات المرتبطة بالكمية ومستوى المهارات المنتجة بواسطة نظام تعليمي، فهي تصف مثلا نسبة عدد الدارسين الذين تخرجوا من مستوى معين، أو مستوى المعرفة لدى الطلبة بالنسبة لموضوعات معينة.

- أما النوع الثاني من المخرجات، فتحدها المؤشرات المرتبطة بمستوى الرضا (القبول) بالنسبة للنظام التعليمي. فمن جهة، تكشف هذه المؤشرات عن فاعلية النظام في السماح للأفراد بتنمية مهاراتهم وإمكاناتهم. ومن جهة أخرى، تكشف درجة الرضا لدى بعض المجموعات، مثل أصحاب الأعمال، بما اكتسبه الطلبة من مهارات عند تركهم النظام التعليمي في مستويات مختلفة.

كما أن النظام التعليمي والتطابق الاجتماعي هو الآخر مكون موصوف في الرسم التخطيطي يقيس التطابق بين مخرجات الموارد والمهارات من النظام التعليمي واحتياجات المجتمع الذي تتدفق فيه المخرجات. ويمكن من خلال هذه القياسات رصد تأثيرات النظام التعليمي في المجتمع وتقدير كفاءته الخارجية.

تطوير مؤشرات مخرجات المنظومة التعليمية: يمكن تطوير المؤشرات في ثلاثة مجالات:

(1)- مستويات الإنجاز التي يفترض أن يحققها الموجودون في النظام (أو المتخلون الذين لا يكملون دراستهم).

(2)- معدات خروج الأفراد من النظام خلال التخرج (أو الانقطاع).

(3)- رضا المجتمع عن نظام التعليم.

مؤشرات تقييم الإنجازات التعليمية: ما من عمل نقوم به إلا وينبغي أن يسبق بتخطيط يبني عليه ويتبع بتقويم يعرفنا بمدى توفيقنا في الانجازات. ويعتمد جهاز التقويم على مؤشرات تتميز بعامل الموضوعية والأهداف المبدئية، ومنها:

(أ)- توحيد معايير محددة للتقييم:

## فعالية المؤشرات التربوية وأثرها في تطوير النظام التعليمي

\* اعتماد التقييم على قيمة واحدة: توحيد الأهداف التعليمية لتشمل مؤشرات متعددة تعكس أهدافا متنوعة لجهاز التعليم. لأن تعدد آراء الجمهور بالنسبة لأهداف التعليم والإشكالية المطروحة للتقييم لا يتركان مجالاً لبناء مقياس موحد لجودة التعليم في البلاد.

\* الأهداف المبدئية: وذلك من أجل ضمان تسهيل توجه المؤشرات التي يجب أن تكون مفتوحة ومباشرة، ومفهومة لمستخدميها (أصحاب القرار في الدولة، موظفو جهاز التعليم، الأولياء، الطلاب، الإدارة المحلية والجمهور العريض). إن عمل التوزيع والنشر والإرشاد بشكل مناسب سوف يضمن اكتساب المؤشرات بشكل واسع واستخدامها بذكاء.

\* متابعة عينة ثانية على فترة زمنية: من قبل دائرة الإحصاء المركزية أو أي جهاز مناسب آخر (عشوائية) بالتعاون مع فئات أخرى لها علاقة (الشركاء الاجتماعيين والعائلات...)، مثل وزارة التربية، الإدارة المكلفة بالقياس والتقييم في التعليم،... فهذه بنية حيوية للتشخيص من جيل إلى جيل (من الصغر إلى البلوغ) ولها تأثيرات طويلة الأمد في التعليم. يمكن أن تشكل هذه العينة أيضا وسيلة بحث هامة في مجالات بحث أخرى، تخص تطور هذه المشاركة الأطفال والشبيبة.

\* المشاركة في امتحانات دولية تساعد كثيرا على ( ضبط معيار الجودة ) واكتشاف أفضل الوسائل الموجهة لمراقبة خطط التعليم وتحديثها حتى يمكن تعلمها في جهاز التعليم. فقرار تحويل موارد التعليم من أجل التحسين التدريجي في الامتحانات الدولية يتطلب معاينة جيدة للمكسب الناجم عن تحسن ممكن في التدرج مقابل الخسارة الناجمة عن هبوط ممكن في إنجاز أهداف تعليمية أخرى.

\* استخدام المكسب التدريجي: كمؤشر لجودة جهاز التعليم في دولة ما يظهر صعوبات منهجية ويتطلب حذرا شديدا. لذا، ينبغي على منفي الامتحانات أن يتخذوا خطوات تربوية وإعلامية لتوضيح ما يمكن وما لا يمكن تعلمه من هذه الامتحانات لأصحاب القرار وللجمهور.

\* توخي الحذر عند استخدام (نتائج الامتحانات) كمؤشر لمستوى التعليم العام في جهاز التعليم، في غياب وجود معيار علمي موحد لتحديد درجة صعوبة الامتحان من سنة لأخرى، ومع تغيير شروط تمرير الامتحان من أونة لأخرى. مما يفسر عدم الموضوعية عند اعتماد معيار الامتحان في الظروف الموجودة حاليا. لذلك ينبغي ضبط الأمور جيدا بمعايير علمية موحدة وملائمة تنسجم مع خطط التعليم وشروط الامتحان.

\* تحديد معايير الإنجازات التعليمية: يفضل تجديد المعايير ومراعاة شروط تأسيسها، فهما شرطان ضروريان في جهاز مؤشرات التعليم حسب مستويات القسم طبقا لخطة التعليم

الرسمية. فحينما لا يوجد مجال لتحديد المعايير، ليس من الواضح معرفة الأساس المطلوب لإجراء امتحان وطني موحد.

\* تطوير استخدام " امتحانات النجاعة " ينبغي مراعاة توحيد معايير وشروط الامتحان تحقيقا للعدالة والمساواة بين الأقسام كلها ذات المستوى الواحد. ويمكن استخدام هذه الامتحانات أيضا لتقدير تقدم الطلاب من عام إلى آخر. هذه المعلومة قد تساهم في تطوير معايير تحسین أساليب التعليم على مستويات القسم وفي مواضيع التعليم الأخرى.

\* تحليل تقارير الانجازات التعليمية: لفحص ما تتضمنه من إيجابيات وسلبيات، ولاستغلالها على المستوى الوطني من أجل ضبط المواضيع الفرعية ومستويات التفكير التي ينبغي توسيعها.

\* تشخيص العلاقة الإحصائية بين نتائج الإنجازات التعليمية: على الإدارة المركزية المكلفة بالقياس والتقييم في الوزارات التعليمية المعنية أن تقوم بأبحاث نوعية للتشخيص وتمكين الباحثين من سهولة التوجيه.

(ب)- فعالية الأهداف المبدئية:

\* تطوير قياس اكتساب القيم في جهاز التعليم: من منطلق الاعتراف بتنوع المجتمع وطبيعة الثوابت الديمقراطية، يحق للمواطنين المساهمة في تصور ونسج نمط مستقبل لأولادهم. وهو قياس يفرض تحديات فكرية وسياسية. وضرورة ملحة للحفاظ على التوازن الداخلي لجهاز التعليم.

\* تطوير قياس الفعالية: يهدف هذا القياس أساسا إلى تحقيق تلاؤم المؤشرات لجهاز التعليم، وانعكاسات أهدافه واعتمادها على نظريات تعليمية مثبتة. لذا، ينبغي أن تكون المؤشرات مناسبة ومدمجة في العمل التعليمي ومدعومة بعملية إرشاد عميقة وواسعة النطاق حتى تتمكن من المساعدة في توجيه الطلاب للبيئة التعليمية التي تناسبهم، وفي تطوير قدرات الطالب الفعالة وتطوير قدرة المعلمين ورجال الجهاز المساند في تقييم السلوكيات الفعالة.

(ج)- مدى مساهمة التعليم للاقتصاد الوطني:

\* مداولة المؤشرات الفعالة لمراعاة مدى مطابقة كلفة التعليم الوطنية التي تتحملها الدولة على التعليم للنتائج الفردي<sup>(16)</sup> مما يقتضي تحديات مناسبة فعالة في البيئات التعليمية.

\* النواتج العلمية الفردية: ينبغي التمييز بين النفقات العامة وما يصرف في مجال التعليم ( الكلفة ) مع إعطائه الأولوية وضرورة مقارنتها بالنواتج العلمية الفردية حتى تتمكن من تقييمها وتشجيعها.

**فعالية المؤشرات التربوية وأثرها في تطوير النظام التعليمي**..... مجلة فصل (الطلاب)

\* التنسيق بين تكاليف التعليم والنواتج العلمية الفردية: تعطي مؤشرات الميزانيات صورة صادقة عن مدى التنسيق بين تكاليف التعليم وبين تحقيق الأهداف العامة للتعليم ونواتجه الفردية.

\* متابعة التطور: المحافظة على تحديدات متعاقبة على مدار فترة زمنية معينة حتى يتسنى متابعة التطور والتغير بكل الأشكال وحسن توزيع النفقات من عام لآخر.

\* تطوير جهاز المؤشرات التعليمية: يشمل الهياكل المادية القاعدية ومدى استثمارها في المدرسة ومحيطها. هذه المؤشرات تعني بالأساس مختلف مرافق المدرسة من حيث خصوصية المنطقة المبنية وتزويدها بالوسائل الضرورية مع توفير الخدمات الصحية والوقائية، وترتيبات الأمن... الخ.<sup>(17)</sup>

\* تحديد معايير لتحقيق موضوعية المؤشرات: من حيث مراعاة ظروف العمل لفئة المعلمين والطلاب مع تحديد معايير التقييم مما يتطلب بحثاً أعمق في المؤشرات لجودة المعلمين، وجودة التعليم والمدرسة. وهذا يقتضي مراعاة محددات كثيرة، منها: الأقدمية وخبرة المعلمين، شروط تعيين المعلمين ومتابعة مستوى تأهيلهم التعليمي والمهني، ومدى التنسيق بين ما يقومون به في الميدان، وبين الثقافة والتأهيل المهني الذي تلقوه أثناء التكوين.

\* مجالات التخصص ومسارات التأهيل: متابعة نهج دخول المعلمين إلى جهاز التعليم وخروجهم منه. المتابعة المنظمة لنسبة النجاح في مسارات التأهيل المختلفة.<sup>(18)</sup>

\* بناء منظومة مرحلية للمؤشرات التربوية: تعتمد على دراسة شاملة، تم إجراؤها في البلاد والعالم.<sup>(19)</sup>

(د)- تقييم المناخ المدرسي وجهاز التعليم:

\* قياس المناخ المدرسي: تشتق مؤشرات القياس من المفهوم الصحيح للمصطلح بالاعتماد على أدوات يتم تحديد صلاحيتها وفحصها ضمن دراسات متخصصة.<sup>(20)</sup>

\* بناء مؤشرات البيئة التعليمية: إن استطلاعات المناخ التي تمررها الإدارة المكلفة بالقياس والتقييم في التعليم هي المصدر الأساسي المعتمد لبناء مؤشرات البيئة التعليمية.<sup>(21)</sup>

\* علاقة المؤشرات بالمناخ المدرسي: ميزة المؤشرات التي لها صلة بالبيئة المدرسية وربطها بميزات البيئة الخارجية. يمكن أن تعتمد ميزة من هذا القبيل على معطيات إدارية، جزء منها موجود في جهاز التعليم والجزء الآخر موجود في يد جمعيات مختلفة والإدارة المركزية. تحقيق هذه المرحلة أمر مركب يتطلب تخطيطاً مسبقاً، وتنسيقاً وتفهماً لأجهزة عديدة.

\* موقف الأولياء في موضوع المؤشرات: إضافة هذا الموقف إلى مجال المناخ المدرسي، بدءاً من مستوى المدرسة الواحدة إلى المستوى الوطني.

\* استطلاعات الرأي العام: ينبغي إجراء الاستطلاع بشكل متتابع ومنهجي لجهاز التعليم، بواسطة جهاز عام مستقل.

#### (هـ) - تشخيص الاختلالات وتكافؤ الفرص:

\* بناء مؤشرات تشخيص الاختلالات وتكافؤ الفرص: مقارنة الانجازات التعليمية بين الفئات المختلفة حسب امتحانات التأهيل، الامتحانات العامة، الامتحانات الدولية وسهولة الوصول إلى التعليم الأكاديمي.

\* تأهيل المعلمين: بناء مؤشرات لتشخيص الاختلالات وتكافؤ الفرص تقارن بالنسبة لحجم القسم، تأهيل المعلمين، المكتبة، التجهيزات الرياضية، الحوسبة والانصال، المختبرات المجهزة للفئات المختلفة حسب معايير عامة لوزارة التربية وتقييم الاستثمارات التي تساهم أحيانا في خلق الاختلالات على خلفية اجتماعية - اقتصادية.

\* تطوير مؤشرات تكافؤ الفرص: تقارن هذه الاختلالات بين الفئات المختلفة من ناحية ظروف الطالب في المدرسة، بغية تطوير فعاليته وقدراته الاجتماعية، مما يقتضي مداولة في موضوع مؤشرات تشخيص الاختلالات وتساوي الفرص.

\* الاندماج بين الفئات المختلفة: تطوير مؤشرات الدالة على مدى اندماج مختلف الفئات في المدارس والأطر التربوية المشتركة الأخرى وعلى نجاحها.

\* فعالية المؤشرات المختلفة لتشخيص الاختلالات وتساوي الفرص: وجوب دراسة نظرية وتجريبية لهذه الفعالية في الوطن وخاصة العلاقة بين الاستثمارات والنتائج المحققة.

\* قياس الاختلالات بين الفئات: مما يلزم مواجهة قضايا شائكة تتعلق بتحديد أهداف تكافؤ الفرص، وتوزيع عادل للموارد، بحيث لا يظلم الضعيف، وهذا الشرط الأول لتكافؤ الفرص، لكن أحيانا، لا يمكن الاكتفاء بذلك ويحتاج الأمر إلى دراسة نظرية وتجريبية من شأنها أن تزيد من عمق فهمنا في القضايا الشائكة التي تظهر في هذا السياق.

#### (و) - استخدام المؤشرات للمراقبة التنفيذية في جهاز التعليم:

\* استخدام المؤشرات للمراقبة التنفيذية: فحص تقييم الانجازات المدرسية في مواضيع التعليم، يجب إجراء مراقبة مكملة لتقليص التأثيرات المشوهة لصلاحية المؤشر.<sup>(22)</sup>

\* الاستخدام التنفيذي للمؤشرات يتطلب توخي الدقة والحذر في المؤشرات الموثوق بها أكثر من غيرها، يجب مرافقة استخدامها التنفيذي بمعلومات مقابلة يتم تلقيها بوسائل أخرى مثل المشاهدات ووجهة نظر إنسانية.

\* مؤشرات جودة التعليم: إن وضعها تحت تصرف مدير المدرسة في تقدير جودة تعليم المعلمين في مدرسته يتطلب مؤشرات متعددة الأوجه تشمل مشاهدات مبنية على سير الدروس،

## معالجة المؤشرات التربوية وأثرها في تقويم النظام التعليمي

مردود الطلاب، تقدير المعلمين الزملاء ومقارنة إنجازات الطلاب المتشابهة. وهذه الطريقة ليست ناضجة بعد للتطبيق التنفيذي على مستوى المعلم الفرد.

\* إدماج طرق تقييم: بما فيها زيارة المدارس، مردود الطلاب، تحليل النتائج في الامتحانات الوطنية، مقارنة بمدارس شبيهة.

\* قياس القيمة الإضافية: في البنية التحتية نبدأ في فحص الطريقة بعينة صغيرة من المدارس بالاعتماد على التجربة المتراكمة في الدول المتقدمة (مثل الولايات المتحدة) في تقييم المدارس حسب طريقة "من التجربة نتعلم". إن هناك حاجة إلى دمجها بطرق مكتملة من قياس مستوى الانجازات ومشاهدات من قبل مختصين بالنسبة لما يجري في المدرسة.

\* خصائص المؤشرات: لا بد أن تكون المؤشرات سهلة التوجه مريحة الاستعمال حتى لنوي الخلفية المهنية القليلة، وذلك، لبناء ملامح مدرسية يستخدمها الجمهور، وبخاصة أهالي الطلاب. هذه الملامح، يجب أن تزود بوصف غني للمدرسة، يشمل مبنائها الإنساني، خطط التعليم التي تقترحها، نشاطاتها الاجتماعية والجماهيرية، مناخ المدرسة وإنجازاتها الأكاديمية. مقارنتها بمدارس مشابهة. هذه الملامح تزود الطلاب بأدوات تسمح لهم باختيار المدرسة المناسبة.

(ز)- اعتبار عامل البيئة:

\* نمط التقارير وشكلها: هناك حاجة إلى إعداد تقارير على غرار نهج التقارير المدرسية في مقاطع ثانوية من المراقبة.<sup>(23)</sup>

### (ح)- توقعات مستقبلية في مجال التعليم:

- إعداد جهاز مستقل: يحبذ إقامة جهاز مستقبلي مستقل، يطور التنسيق بين المؤشرات المختلفة التي تقوم بنشرها وزارة التربية الوطنية المكلفة بالقياس والتقييم في التعليم، ودمجها بين معطيات أساسية من مصادر مختلفة. يجب إيداع الموارد بين يدي هذا الجهاز لمتابعة أية دراسة حديثة في المجال. وكذلك للمبادرة بدراسة جديدة - أساسية تنفيذية - في المواضيع المتعلقة بجهاز المؤشرات للتعليم في الوطن. هذا الجهاز يعمل على فحص دائم وتفعيل جهاز المؤشرات للتعليم بين الفترة والأخرى.

### خاتمة:

نخلص في الختام إلى القول بأن المؤشرات التعليمية تهدف إلى وضع آلية كلية للنظام التعليمي من خلال الوصف الموضوعي لهذا النظام ومختلف عناصره. وبالتالي فهي توفر القاعدة الصلبة لاتخاذ القرار التعليمي السليم، من خلال إبراز جوانب القوة وأوجه الضعف بالمنظومة التعليمية، وبما يتيح وضع الحلول المناسبة لمعالجة مواطن الخلل.

وبالمناسبة، فإن ما تثيره المناهج التربوية المعتمدة حالياً في النظام التعليمي من ردود أفعال في المجتمع وفي الوسط التربوي على وجه التحديد، يكاد يتجاوز مجرد الجدل إلى ما يشبه الزوبعة المنذرة بالخطر...

فعملية الإصلاح التي باشرتها وزارة التربية في السنوات الأخيرة جعلت الكثير من الطلبة متوسطي المستوى عاجزين عن استيعاب الدروس المقررة في البرامج التعليمية، مما اضطرهم إلى اللجوء إلى الدروس الخصوصية التي أصبحت من الظواهر المسلم بحتها، بل من المؤشرات التي تعكس فشل الوضعية الإدماجية في أجرأة الكفاية المعتمدة في المقاربة الجديدة. وبالمقابل فإن النتائج المسجلة لم تعد تعكس المستوى الحقيقي للطلبة، لخلوها من معايير الاستحقاق العلمية والموضوعية. مما يدعو إلى الطعن في مصداقيتها.

وأمام احتجاجات الطلبة التي أخذت صدى كبيراً في وسائل الإعلام أركس المشرفين على العملية التعليمية واضطرهم إلى الاستنجد بالمعالجة التربوية (الدعم والتقوية والاستدراك) خارج التوقيت الرسمي، فضلاً عن استغلال العطل المدرسية في المراجعة والتحضير للامتحانات. وقد تعرضت هذه الإجراءات إلى انتقادات شديدة، حتى قيل عنها: إنها " مجرد حلول ترقية تتكرر من سنة إلى أخرى بهدف امتصاص غضب الطلبة بدلاً عن إيجاد حلول جذرية دائمة والتفكير الجدي في تقويم مدى نجاعة عملية الإصلاح التربوي التي مرَّ على تطبيقها ما يربو عن عقد من الزمن.

ومن هذا المنطلق، يكون لزاماً على المخطط في ضوء الأهداف المحددة الاهتمام بصورة دقيقة بالمؤشرات التي تعكس وضعية المنظومة التعليمية، ليس فقط بهدف تشخيص المشكلات والأوضاع الراهنة، ولكن أيضاً للدور الهام والوظيفة الموضوعية والعلمية التي تؤديها تلك المؤشرات في تحقيق المتابعة وتقييم أداء الخطط التعليمية المرسومة.

### مراجع البحث وإحالاته:

- (1)- يراجع جونستن جيمس، johnstone مؤشرات النظم التعليمية، ترجمة مكتب التربية العربي لدول الخليج. الرياض. عام: 1987م.
- (2)- فمثلاً، تستخدم إحدى الدراسات مستويات القراءة الموجودة في أكثر الصحف اليومية لتحديد معنى معرفة القراءة والكتابة وتستخدم دراسة أخرى مستوى قراءة من الصف العاشر كجزء من التعريف لمعرفة القراءة والكتابة. وتولد الدراسات نتائج مختلفة جداً، وبالتالي فإن المقارنات بين النتائج في هاتين الحالتين ستكون باطلة.
- (3)- وهذا طبقاً لـ (شيرنس) 1991.

- 4- فمثلا "درجة حرارة الجو" مؤشر نستخدمه كل يوم، لكنه رقم فقط، مالم يضعه في سياقه. فمثلا، درجة حرارة 20 درجة مئوية ستعتبر معتدلة جدا في يوم من أيام شهري يناير في الصحراء، بينما تعتبر نفس الدرجة في نفس الجهة في يونيو باردة بشكل كبير في هذا التوقيت. إن الأحكام القيمية حول المؤشرات (مثل ما إذا كان الجو عند هذه الدرجة يعتبر دافئا أم باردا) ترجع إلى مقاييس المؤشر، وبصفة عامة يتم ذلك أثناء التفسير وليس أثناء جمع البيانات.
- 5- يمكن وصف عمل المؤشر كالثيء الذي يصدر عن آلة ينذر بأن حرارتها قد ارتفعت، فإذا ما استمر هذا الضوء، فإن على المختص إيجاد السبب لذلك، ثم عليه إيجاد حل للمشكلة.
- 6- فمثلا نسبة القوة العاملة التي لها عمل ثان، أو عدد المسنين الذين يتقاضون معاشا، أو إجمالي دخل الأسرة حسب حجمها، كلها متغيرات مخصصة، أما المؤشر الفعلي، فهو على العكس من ذلك، يدمج أحد المتغيرات بمتغيرات أخرى ذات ارتباط معين لتكوين رؤية عامة للنظام.
- 7- وتتضمن الأمثلة التي لا تخفي نسب التسرب، والاتجاهات الأكثر إيجابية نحو المدرسة.
- 8- وتتضمن الأمثلة المصادر مثل زمن التعلم المرتبط بإنجاز الطالب.
- 9- وتتضمن الأمثلة المصادر المالية المتاحة، ونصاب المعلمين، وعروض المنهج.
- 10- (نسبة التسجيل الخاصة بالمستوى الأول، (أو الأول والثاني مندمجين) والنسبة المئوية من إجمالي الدخل القومي المنفقة على التعليم) ويعاب على هذا النوع أن النظام التعليمي كيان فريد في تعقيده ويتمثل في عدة أوجه. على أية حال، هو لا يعطي أي تبرير لاختيار متغير واحد بدلا من الآخر. لذا، فإن اختيار متغير واحد لكي يعمل كمؤشر للنظام التعليمي يعتبر مهمة مستحيلة، والأكثر من ذلك، أنها مهمة غير مرضية بالنسبة للمخططين والإداريين والباحثين وصانعي السياسة التربوية.
- 11- يظهر تباين المؤشرات التي تقيس الحجم المطلق عن المؤشرات التي تقيس الحجم النسبي. من أمثلة المتغيرات من النوع الأول إجمالي التسجيل، وعدد مباني المدارس، والتدفقات النسبية... الخ. وأمثلة المتغيرات من النوع الأخير نسبة التسجيل والمتغيرات المبنية على نسب مئوية ومعدلات النمو.
- 12- يشير الأول إلى عدد أو مقدار أو كمية في زمن معين، ويشير الأخير إلى المعدل الذي تتغير به هذه الكمية مع الزمن.
- 13- تجنيد المؤسسات الأكاديمية والمعاهد العلمية للتعاون فيما بينها من أجل إنجاح العملية.
- 14- ينقل عن بعض الدول، أنها على أثر توجه السلطات وغيرها من المشرفين على التعليم وبمبادرة المؤسسات الأكاديمية توسعت لنشاطات إلى أكثر من حقل تربوي، وتم إقامة طواقم مرافقة واستشارة علمية في مجالات مختلفة (مثل المجتمع والرفاهية، الصحة، والبيئة).
- 15- تأسست لجنة لفحص المؤشرات في جهاز التعليم الوطني، بناء على توصية وزارة التربية، مصلحة القياس والتقييم في التعليم ودائرة الإحصاء المركزية، وتعمل من قبل المبادرة للبحث التطبيقي في التعليم.
- 16- المصاريف الوطنية على التعليم هو المصروف القومي للطلاب تقسيم الناتج للفرد، بنود المصروف المشمولة يجب أن تكون مطابقة لتحديدات مداولة المؤشرات الفعالة.

- (17)- لتطوير موضوع الهياكل المادية ومدى استثمارها في المدرسة وما يحيط بها يجب تحديد المعايير في هذه المجالات.
- (18)- كل ذلك بتصنيف مناسب لنوع المراقبة، باعتبار أجيال ومواضيع التعليم.
- (19)- بناء منظومة كهذه على مستوى وطني هو تحد ليس بالسهل، لكن من شأنه أن يقدم مساهمة هامة في تطوير مراحل التعليم – التعلم، التي من شأنها أن تترجم بنجاح الانجازات التعليمية وغيرها.
- (20)- ينظر، المؤشرات لجودة التعليم، والمعلمين والمدرسة و"مؤشرات في مجال التعليم العلمي- التكنولوجي" وهذا البند يعتمد على مداولة علمية وواسعة في موضوع: مؤشرات المناخ المدرسي. فحص أدوات القياس الموجودة والحديثة عن طريق فحص العلاقات المتبادلة بين ميزات قابلة لقياس المناخ المدرسي وبين نتائج أكاديمية واجتماعية وهذا مجهود يجب بذله بشكل دائم.
- (21)- تستمر هذه المصادر بالقيام بدور مركزي في بناء مؤشرات من هذا القبيل، لكن هناك مصادر أخرى يجب استخدامها أيضا. إن دمج معلومات ذات مصداقية من مصادر مختلفة خاصة معلومات إدارية تدل على مناخ مدرسي ومعلومات يتم جمعها بواسطة الانترنت في إطار جهاز " المناخ الاجتماعي الجيد "، من شأنها أن تثرى وتزيد من مصداقية الصورة الناتجة عن ذلك.
- (22)- يجب متابعة نسبة المشتركين في الامتحان لفحص ما إذا كان هناك غربة، ومتابعة حصص تعليم المواضيع غير المشمولة في المؤشر للتحقق من أنها أخذت حقا.
- (23)- مثلا: رسمية دينية ولغة عربية، أجنبية. وبمقاطع جغرافية للألوية والسلطات المحلية، سواء بهدف المراقبة الخارجية أو بهدف الإدارة الداخلية، كي يتسنى لكل جسم أن يفحص نفسه في مقابل أهدافه.